بـــيـــــان حـقـيـقـة

لم يكن غريبا ولا مستبعدا أن يقف النائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية بتاونات موقف المتواطئ والمنحاز للتيار البيروقراطي داخل الجامعة الوطنية للتعليم؛ فبعد المحاولات المتكررة والفاشلة لاستدراج مناضلي المكتب الاقليمي لقبولهم بواقع الفساد النقابي وحمايته وتحصينه كما فعل الكثيرون ؛ وبالنظر الى المعارك النضالية البطولية التي خاضها مناضلو ومناضلات الجامعة الوطنية للتعليم طيلة الست سنوات الماضية ضد الفساد الاداري والقرارات الفردية الطائشة ؛ وضد الأوضاع المأساوية التي وصل اليها الشأن التعليمي مند تولي النائب مسؤولية تدبير هدا القطاع لم يكن أمام الادارة سوى التآمر على الاطار النقابي الممانع وتسخير طفيليات انتهازية لتشويه نضالاته.

لقد كان من نتائج نضالات المكتب الاقليمي للجامعة الوطنية للتعليم حلول لجنة لتقصي الحقائق, وقفت عند حجم الفساد الدي ينخر الجسم التعليمي وأوصت بإقالة ثلاث رؤساء مصالح هي: **- مصلحة الموارد البشرية - مصلحة الشؤون التربوية - مصلحة البنايات-** وتوجت هده النضالات بالمكالمة التاريخية للمكتب الاقليمي مع وزير التربية الوطنية ثم اللقاء الذي تم يوم 30 يناير 2011 بمقر الوزارة والذي طرح فيه أعضاء المكتب الاقليمي مجموعة من الاختلالات التي تتخبط فيها النيابة .

أمام هدا الامتداد التنظيمي والنضالي عمل النائب الإقليمي على تسخير أساتذة ملحقين بالسلك -عفوا بالسيرك- الصحفي للنيابة لبث السموم وتحريف الحقائق وتلميع الصورة البشعة للشأن التربوي والتعليمي بالاقليم ..هؤلاء الدين تفرغوا لكتابة ما اطلقوا عليه عبثا مقالات صحفية تستهدف دينامية الفعل النضالي البعيد عن المساومة والتدجين ؛ وهي في الحقيقة كتابات تنم عن ضعف في التكوين وجهل تام بأبجديات العمل الصحفي؛ وصلت هده الحملة المسعورة حد مقاضاة المكتب الاقليمي في شخص الكاتب الاقليمي الرفيق رشيد لبوكوري بتهمة التشهير بالأشباح؛ هده المحاكمة التي أظهرت مدى التحالف والتآمر لضرب نضالات الجامعة الوطنية للتعليم ودلك من خلال الحكم الجائر القاضي بتغريم المكتب الاقليمي 17000 درهم كتعويض أو لنقل كمنحة للأشباح عن المجهودات التي قاموا بها للدفاع عن الفساد وتشويه المناضلين.

وقد وجد النائب الاقليمي ضالته في الأزمة المفتعلة التي يعيشها الاتحاد المغربي للشغل وتحديدا الجامعة الوطنية للتعليم لينحاز بشكل مفضوح للعناصر المنصبة بتعيين من البيروقراطي بن عرفة مقابل رفضه استقبال المكتب الاقليمي والتعامل مع مناضليه الشرعيين؛ وهو ما بدا واضحا يوم 9 يوليوز حين تم استثناء الجامعة الوطنية للتعليم من أشغال اللجنة المشتركة واستقدام ما يزيد عن 50 من عناصر الأمن والقوات المساعدة مرفوقين بباشا المدينة وعميد الأمن الاقليمي لاخراج أعضاء المكتب الاقليمي الشرعي بالقوة من داخل النيابة الدين أعلنوا الدخول في اعتصام مفتوح احتجاجا على اقصائهم وانحياز النائب للعناصر البيروقراطية المسخرة لتكسير شوكة الفعل النضالي المتنامي. وقد كان مبرر النائب في رفضه استقبال أعضاء المكتب الاقليمي الشرعي هو التزامه الحياد وعدم التعامل مع أي طرف الى حين الحسم في الازمة الداخلية للتنظيم. الا أن المكتب الاقليمي فوجئ في الآونة الاخيرة بصدور بيان يقحم اسم الجامعة الوطنية للتعليم وكدا بتوقيع لائحة تعيين الخريجين الجدد من قبل شخص وتحت اسم الجامعة , وأمام هدا الوضع فان المكتب الاقليمي يعلن للرأي العام ولعموم الشغيلة التعليمية بالاقليم ما يلي :

- ✓ ادانته لمنطق الاقصاء المتعمد في حق مناضلي الجامعة الوطنية للتعليم.
- ✓ ادانته الشديدة لانحياز الادارة للصف البيروقراطي اللا شرعي.
- ✓ اعتباره استبعادأعضاء المكتب الاقليمي الشرعي والتعامل بالمقابل مع أشخاص لا يمثلون الا أنفسهم للتوقيع باسم الجامعة محاولة يائسة لاطفاء المشروعية على قرارات النيابة الموشومة بالفساد .
- ✓ تبرؤه من كل القرارات الصادرة عن النيابة الاقليمية وبتزكية العناصر المعينة من قبل البيروقراطية ضدا على ارادة القواعد. تبرؤه من توقيعات شردمة من الانتهازيين والوصوليين المتلاعبين بمصالح الشغيلة التعليمية.
- ✓ احتفاظه بحق الرد نضاليا والدفاع عن مصالح الشغيلة التعليمية والوقوف في وجه المؤامرات الدنيئة والجبانة التي تحاك في الخفاء.

وعاشت الجامعة الوطنية للتعليم
عن المكتب الاقليمي تاونات